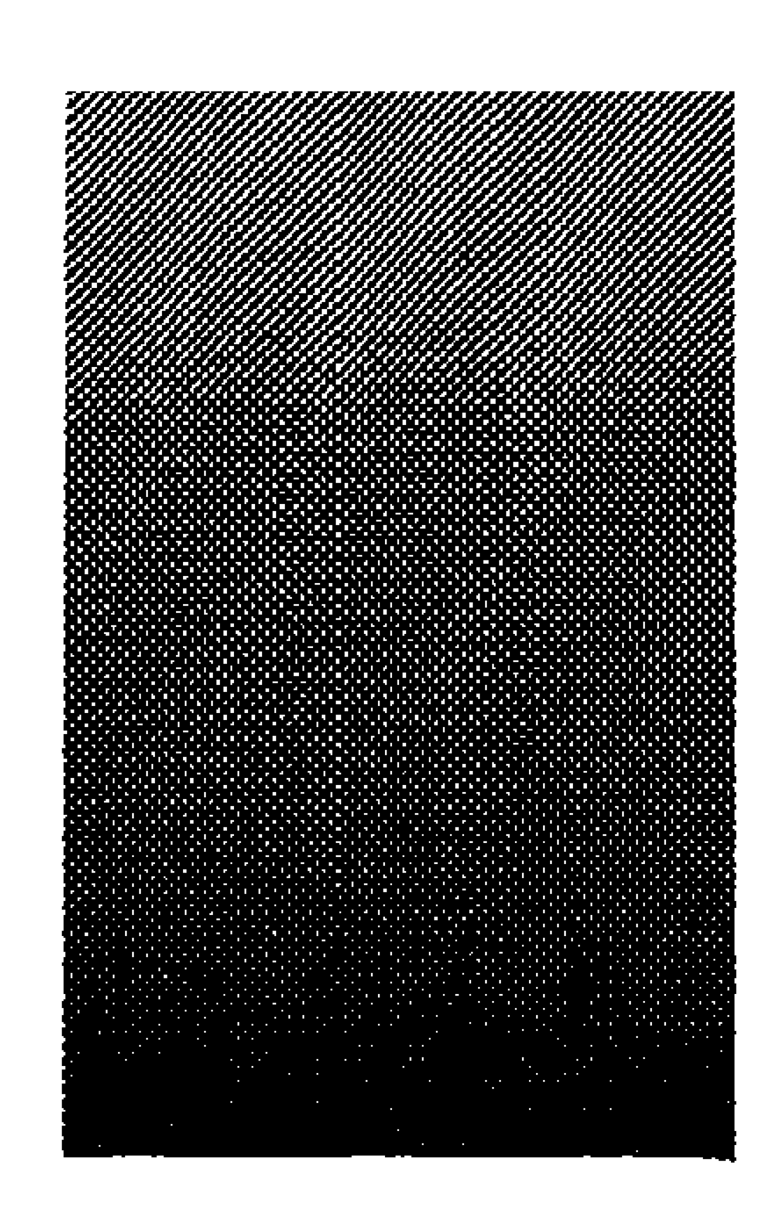


إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي

كتاب الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات

تحقيق
د. محمد مطيع الحافظ



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الضوابط والإشارات
لأجزاء علم القراءات

كتاب الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات / تأليف أبي الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي ؛ تحقيق محمد مطيع الحافظ . . دمشق : دار الفكر ، ١٩٩٦ . ـ ٤٥ ص ؛ ٢٥ سم .
ردمك : 0-260-57547-1

١ ـ ٢١١,٨ ب ق ا ك ٢ ـ العنوان
٣ ـ البقاعي ٤ ـ الحافظ

مكتبة الأسد

البقاعي ، إبراهيم ، ٨٠٩ ـ ٨٨٥ هـ

ع ـ ٦٨٢ / ٦ / ١٩٩٦

كتاب الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات

تأليف

العلامة أبي الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي
المتوفى سنة ٨٨٥ هـ

تحقيق

د. محمد مطيع الحافظ

دار الفكر المعاصر
بيروت - لبنان

دار الفكر
دمشق - سورية

الطبعة الأولى

1416 هـ = 1996 م

الرقم الاصطلاحي: ١٠٦٢

الرقم الدولي: ISBN: 1-57547-260-0

الرقم الموضوعي: ٢٢٠

الموضوع: القرآن وعلومه

العنوان: كتاب الضوابط والإشارات

لأجزاء علم القراءات

التأليف: أبو الحسن إبراهيم بن عمر

ابن حسن البقاعي الشافعي

التحقيق: د. محمد مطيع الحافظ

الصف التصويري: دار الفكر - دمشق

التنفيذ الطباعي: المطبعة العلمية - دمشق

عدد الصفحات: ٤٨ ص

قياس الصفحة: ١٧×٢٥ سم

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

دار الفكر بدمشق

برامكة مقابل مركز الانطلاق الموحد

سورية - دمشق - ص. ب (٩٦٢).

برقياً: فكر

فاكس ٢٢٣٩٧١٦

هاتف ٢٢٣٩٧١٧، ٢٢١١١٦٦

http://www.Fikr.com/

E-Mail: Fikr @asca.com

المحتوى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله منزِّل القرآن ، والصلاة والسلام على رسوله الهادي إلى الحق وبعد :

فقد عُني علماؤنا بكتاب الله عز وجل ، وكتبوا في علومه ، ولم يتركوا علماً منها إلا وصنفوا فيه واستقصوا ، ومن ذلك مصطلحات علم القراءات ، فقد كتبوا فيه ، ولكن لم يفردوه في مصنف خاص ، بل ذكروا هذه المصطلحات خلال مؤلفاتهم العامة والخاصة . ولذا فقد حرص العلامة إبراهيم بن عمر البقاعي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ أن يبدأ ذلك فألف هذه الرسالة ، ملخصاً فيها ضوابط هذا العلم ، جامعاً إشاراته ذاكراً كثيراً من جزئياته وتفريعاته ، معتمداً على من سبقوه ، فأحاط بذلك ما وسعه ، فجاءت رسالة يعتمد عليها في بابها .

ولكن المؤلف أراد أن تكون رسالته هذه منطلقاً إلى وضع الضوابط والمصطلحات في علم القراءات عامة ، إذ أحاط بالعموميات وبعض من الجزئيات ، وترك للباحث أن يتابع الجمع والتحقيق فيما فاته ، وبذلك يمكن أن يكون عمله هذا ركيزة لمتابعة العمل في مصطلحات هذا العلم ، خاصة وأن حاجة العصر إلى المصطلحات أصبحت ضرورية ، إذ عكفت المجامع العلمية واللغوية ، والهيئات الثقافية على وضع المصطلحات في سائر العلوم .

أرجو الله أن أكون قد وفقت في إخراج هذه الرسالة على هذا الشكل . والله من وراء القصد ، والحمد لله رب العالمين .

د . محمد مطيع الحافظ

مؤلف الكتاب :

أبـو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن الرُّبـاط ، الخربـاوي ، البقـاعي ، الشافعي ، نزيل القاهرة ، ثم دمشق .

ولد نحو سنـة ٨٠٩ هـ/١٤٠٦ م بقريـة (خربـة روحـا) من عمل البقـاع ، ونشأ بها ، ثم تحول إلى دمشق ، ثم دخل بيت المقدس ، ثم القاهرة .

قرأ على العلامـة ابن الْجَزَري القراءات العشر جمعـاً ، وأخـذ عن التـاج بن بهـادر ، والتقي الحصني ، والتـاج الغرابيلي ، والعماد بن شرف ، والشرف السبكي ، وابن حجر ، وغيرهم .

سافر إلى دمياط والإسكندريـة وغيرهمـا ، وحج وأقـام بمكـة يسيراً ، وزار الطائف والمدينة ، وركب البحر في عدة غزوات ، ورابط غير مرة .

تـولى قراءة الحـديث بـالقلعـة بـالقـاهرة ، وتـدريس القراءات بـالمـدرسـة المؤيدية ، والنظر على الأوقاف . وتولى مشيخة القُراء بتربة أم الصالح .

له عدد من المؤلفات منها :

- تنبيه الغبي إلى تكفير ابن عربي (مطبوع) .
- ديوان شعر : إشعار الواعي بأشعار البقاعي .
- الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات .
- عنوان الزمان في تراجم الشيوخ والأقران .
- القول المألوف في الرد على منكر المعروف .
- القول المفيد في أصول التجويد لكتاب ربنا المجيد (مطبوع) .

ـ لعب العرب بالميسر (مطبوع) .

ـ نظم الـدرر في تنـاسب الآي والسـور (طبـع بـالهنـد) . وغيرهـا .

وغيرها وللبقاعي شعر لطيف منه قوله :

ما بالُ قلبك قـد زادَتْ قساوتُـه   فـما تـزالُ بـأدنى الغيـظِ مُنتقما
فاكظِمه عفواً وأحسِن راحماً أبـداً   فرحمـةُ الله مخصـوصٌ بهـا الرُّحمـا

وقوله :

إن رمتَ عيشاً صـافياً أزمـانـا   فاعمل بهـذي الخمسِ تَعظُم شـانـا
اصفــح تحبَّبْ دارِ واصبرْ واكتُمِ   الشحنـاء قـد أوصى بهـا عثمان

توفي البقـاعي بـدمشق ليلـة ١٨ رجب سنـة ٨٨٥ هـ وصلي عليـه بـالجـامع الأموي ، ودفن بالحمرية من جهة قبر عاتكة .

أهم المصـادر والمراجـع في ترجمتـه : الضـوء اللامـع ١٠١/١ ، نظم العقيـان للسيوطي ٢٤ ، فهرس الفهارس للكتاني ٤٨/٢ ، شذرات الذهب ٣٣٩/٧ ، مجلـة المجمع العلمي العربي بدمشق ١٣٠/٣١ ، معجم المؤلفين ٤٩/١ .

نسخ الكتاب :

١ ـ نسخة المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٧٤٢٢ كتبت سنة ٨٦٦ هـ في حياة المـؤلف وهي في ٨ ورقـات ، وهي بطـول ٢٢ سم وعرض ١٤ سم ، عــدد أسطر الصفحة ١٩ سطراً .

٢ ـ نسخة الخزانة العامة بـالربـاط برقم ٢٩٨٨ د ، وهي ضمن مجموع تبـدأ من الورقة ٤٤٠ ، وتنتهي بالورقة ٤٤٧ ، كتبت ١١١٢ هـ كما جاء في الورقة ٢٦٩ .

٣ ـ نسخة مكتبة برنستون وكتبت سنة٨٧٩ هـ برقم ١٨١١/٢٤٧ .

٤ ـ نسخة مكتبة تطوان في المغرب برقم ٢٨٨١ خطها من خطوط القرن الثاني عشر .

منهج التحقيق :

اعتمدت في إخراج هذه الرسالة على النسخة الأُولى والثانية . أما الأولى فلأنها كتبت في حياة المؤلف واتخذتها أصلاً ، ورمزت لها بـ (ظ) واستعنت معها بالنسخة الثانية ورمزت لها بـ (ط) وأشرت إلى الاختلافات في الهامش .

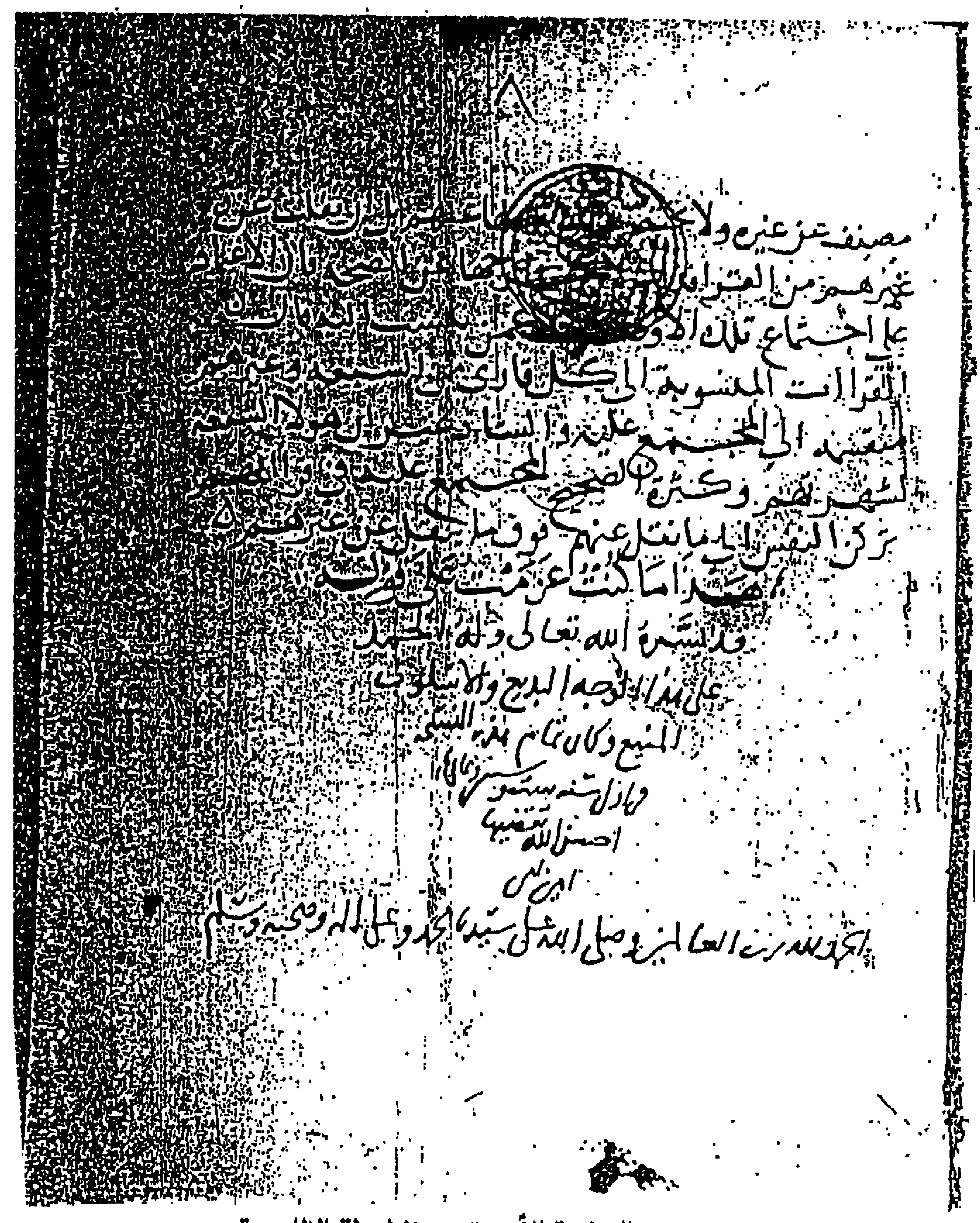
وسبب اعتمادي على هاتين النسختين فقط ، أنني لم أتمكن من الحصول على النسخة الثالثة : نسخة برنستون ، وقد كتبتُ للمشرفين أطلبها ، ولم يأتني بعدُ جوابهم . أما النسخة الرابعة فهي نسخة عادية تتشابه مع نسخة الخزانة العامة بالرباط .

رجعت من أجل التعليق على النص إلى الكتب التي اعتمدها المؤلف ، وأشرت إلى ذلك في الهوامش ، كما علقت على المصطلحات وشرحتها اعتماداً على كتب القراءات ، وخاصة كتاب (النشر) لابن الجزري لأنه من شيوخ المؤلف ، وكذلك على كتاب (الإتقان) للسيوطي لأنه من أجمع الكتب المتأخرة في علوم القرآن ، ورجعت أيضاً إلى عدد من الكتب الأخرى لإيضاح النص .

بسم الله الرحمن الرحيم

قال أحوج الخلق إلى عفو الحق أبو الحسن إبراهيم
بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي حين جعل إليه تدريس
القراءات بالمدرسة المؤيدية بباب زويلة من القاهرة أول تدريسه بها
الحمد لله المؤتي من توسل إليه بالذكر خطابه، المسدد
من توكل عليه برشيد القول وصوابه، وأشهد أن لا إله إلا الله
الميسر للذكر المفتح لما استغلق من أبوابه، وأشهد أن سيدنا محمدا
عبده ورسوله المجاب إلى تلاوة كتابه على حروف كثيرة بجمعها
على أمته وصحابه، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه
وذريته وأحبابه، وسلم وعظم وشرف وكرم ما تمسك مقرئ
بأسبابه، وتعلق رجاء تال وخوفه بإرغاب القرآن وإرهابه.
وبعد فإن أشرف العلوم قدرا وأوسعها برا وأعظمها فخرا
وأشرقها شمسا وأضوأها بدرا ما تعلق بالكلام المعجز
الباقي على وجه الدهر آية تقيم دلائل النبوة وتبرز وتحدث
عن حقيقة الرسالة وحقيتها فتوضح ما أشكل وتوجز وإن
أولى ذلك بالتقديم وأحقه بالتعلم والتعليم تحرير أدائه وتحقيق
قراءاته وإقرائه وأنه لأول علم من الله تعالى فيه أنه بتعلمه كما القلب له
أقبل والطبع إليه أميل والنفس له أعشق وهو بالفؤاد ألصق
هو لعمري الصديق القديم الذي مذاقه ألطف من النسيم

صورة الصفحة الأولى من مخطوطة الظاهرية


مصنف [illegible]
غيرهم من القراء [illegible] عن الصحيح [illegible]
على اجتماع تلك الأوجه [illegible]
القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم
[illegible] إلى المجتمع عليه والشاذ [illegible]
لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه [illegible]
تركن النفس إلى ما نقل عنهم فوق ما نقل عن غيرهم
هذا ما كنت عزمت على [illegible]
وقد يسره الله تعالى وله الحمد
على هذا الوجه البديع والأسلوب
المنيع وكان تمام [illegible]
[illegible] سنة [illegible]
احسن الله تقضيها
آمين
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة الظاهرية

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

كتاب الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات

قال الشيخ العلامة أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي [illegible] بالمدرسة المؤيدية بباب زويلة من القاهرة [illegible] الحمد لله [illegible] الفول وصوابه وأشهد أن لا إله إلا الله [illegible] وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله [illegible] على منه وصحابته صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريته وأحبابه وسلم [illegible] وكرم ما تمسك [illegible] باسبابه [illegible]

[illegible]

صورة الصفحة الأولى ، مخطوطة الرباط

ما خالف إجماعا رسموا وقد يحمل الرسم عند إرادة إثبات القراءات قال شيخنا رحمه
الله في كتابه النشر الذي لم يسبق إليه بمثله كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه
ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا وصح سندها فهي القراءة الصحيحة
التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب
على الناس قبولها سواء كانت عن السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين
ومتى اختل ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها أنها ضعيفة أو شاذة أو باطلة سواء
كانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم وهذا معنى قوله رحمه الله في طيبة النشر
فكل ما وافق وجه نحو وكان للرسم احتمالا يحوي وصح إسنادا هو القرآن فهذه
الثلاثة الأركان وحيثما يختل ركن أثبت شذوذه لو أنه في السبعة قال
في النشر هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك
الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني ونص عليه في غير موضع الإمام
أبو محمد مكي بن أبي طالب القيرواني وكذلك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار
المهدوي وحققه الإمام الحافظ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل المعروف بأبي
شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه وقال أبو شامة
في كتابه المرشد الوجيز فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة
ويطلق عليها لفظ الصحة وأنها أنزلت هكذا إلا إذا دخلت في ذلك الضابط
وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ولا يختص ذلك بنقلها عنهم بل إن
نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة فإن الاعتماد على
استجماع تلك الأوصاف لا عمن تنسب إليه فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ
من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ غير أن هؤلاء السبعة
لشهرتهم وكثرة الصحيح المجمع عليه في قراءتهم تركن النفس إلى ما نقل عنهم
فوق ما ينقل عن غيرهم قال مؤلفها رحمه الله تعالى وأعاد علينا وعلى
المسلمين من بركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة هذا ما كنا
قد عزمت على قوله بنصرة الله تعالى ولذا أختم على هذا الوجه البديع
والأسلوب المنيح ... محمد ...
كمل بحمد الله تعالى وحسن عونه

صورة الصفحة الأخيرة من مخطوطة الرباط

كتاب الضّوابط والاشارات

لأجزاء علم القراءات

تأليف

العلّامة أبي الحسن ابراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشّافعي

المتوفى سنة ٨٨٥ هـ

تحقيق

د. محمد مطيع الحافظ

بسم الله الرحمن الرحيم

[وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم][1]

قال أحوج الخلق إلى عفو الحق أبو الحسن إبراهيم بن عمر بن حسن البقاعي الشافعي ، حين جُعل إليه تدريس القراءات بالمدرسة[2] المؤيدية[3] بباب زويلة من القاهرة ، أول تدريسه بها[4] :

الحمد لله المؤيّد مَنْ توسّل إليه بلذيذ خطابه ، المسدّد من توكل عليه برشيد القول وصوابه ، وأشهد أن لا إله إلا الله الميسّر للذكر ، المفتح لما استغلق من أبوابه ، وأشهد أن سيدنا محمداً عبده ورسوله ، المجاب إلى تلاوة كتابه على حروف كثيرة ، تخفيفاً على أمته وصحابه ، فصلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأزواجه وذريّته وأحبابه ، وسلّم وعظّم وشرّف وكرّم ما تمسّك مقرئ بأسبابه ، وتعلّق رجاءُ تالٍ وخوفُه بإرغاب القرآن وإرهابه وبعد :

---

(١) ما بين حاصرتين زيادة من ط .

(٢) الجامع والمدرسة المؤيدية : أنشأهما السلطان المؤيد أبو النصر شيخ المحمودي الظاهري سنة ٨١٩ هـ ، وجعل فيها تدريس القراءات السبع ، والحديث النبوي ، والفقه الشافعي والمالكي والحنبلي والحنفي ، والتصوف (المواعظ والاعتبار للمقريزي ٢٨٥/٣) .

(٣) في ط : « المؤيدة » .

(٤) في هامش ظ : « رحم الله واقفها » .

فإن أشرف العلوم قدراً ، وأوسعها براً ، وأعظمها بحراً ، وأشرقها شمساً ، وأضوءها بدراً ما تعلق بالكلام المعجز ، الباقي على وجه الدهر آية تقيم دلائل النبوة وتبرز ، وتحدث عن حقيقة الرسالة وحقّيتها ، فتوضح ما شاءت وتوجز ، وإن أولى ذلك بالتقديم ، وأحقه بالتعلم والتعليم لتحرير أدائه ، وتحقيق قراءته وإقرائه ، وإنه لأول علم مَنّ الله تعالى [به][1] ، فله الحمد بتعلمه ، فالقلب له أقبل ، والطبع إليه أميل ، والنفس له أعشق ، وهو بالفؤاد ألصق ، هو لعمري الصديق القديم والنديم ، الذي منادمتُه ألطفُ من مرّ النسيم /٢ ب/ :

أتاني هواها قبلَ أنْ أعرفَ الهوى   فصادفَ قلبي فارغاً فتمكّنا[2]

ولم يزل الله تعالى ـ وله الحمد ـ ينـدبُ في كل عصر أقواماً بذلك يُعْنَون ، تصديقاً لقوله تعالى : ﴿ إنا نحن نزّلنا الذكر وإنّا له لحافظون ﴾[3] حتى فاقوا بذلك كل أمة ، فأوضحوا محجّته ورسمه ، ودوّنوا فنونه وعلمه ، وصنّفوا فيه كتباً جَمّة ، أجزل الله شُكر مساعيهم ، وجعلنا من خير مُتّبعيهم ، وسَمّوا العلمَ المتكفِل بذلك علمَ القراءات .

---

(١) مابين حاصرتين زيادة من ط .

(٢) في ط :

أتاني هواها قبل أن نعرف الهوى   فصادف قلبي خالياً فتمكنا

وورد البيت في ديوان مجنون ليلى ص ٢٨٢ :

أتاني هواها قبل أن أعرف الهوى   فصادف قلباً خالياً فتمكّنا

(٣) الآية ٩ من سورة الحجر .

[علم القراءات] :

وهو علم يُعرف به اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم : في الحذف والإثبات ، والتحريك والإسكان ، والفصل والإيصال ، وهيئة النطق والإبدال من حيث السماع .

أو يقال : هو علم يُعرف منه اتفاقهم واختلافهم ، في اللغة والإعراب ، والحذف والإثبات ، والفصل والوصل من حيث النقل .

وقال ابن الأكفاني[1] في كتابه (إرشاد القاصد)[2] : هو علم بنقل لغة القرآن وإعرابه الثابت بالسماع [المتصل][3] ، ويرد[4] على عكسه نحو

(١) هو محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصاري المعروف بابن الأكفاني : عالم فاضل جامع لأشتات العلوم ، له عدد من المؤلفات . توفي سنة ٧٤٩ هـ (مقدمة إرشاد القاصد ص ٣٥) .

(٢) إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم ص ١٥٤ .

(٣) ما بين حاصرتين زيادة من (إرشاد القاصد) .

(٤) إتماماً للفائدة أورد فيما يلي ما قاله بعض العلماء في تعريف القراءات :
قال بدر الدين الزركشي سنة ٧٩٤ هـ : القراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في الحروف ، وكيفيتها من تخفيف وتشديد وغيرهما ، ولا بد فيها من التلقي والمشافهة ، لأن القراءات أشياء لا تحكم إلا بالسماع والمشافهة (البرهان في علوم القرآن ٣١٨/١) . وأما محمد بن محمد ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣ فعرفها بقوله : القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها ، معزوّ لناقله . والمقرئ : العالم بها رواها مشافهة . والقارئ المبتدئ : من شرع في الإفراد ، إلى أن يفرد ثلاثاً من القراءات . والمنتهي : من نقل من القراءات أكثرها وأشهرها . (منجد المقرئين ٦٦) . وأما أحمد بن محمد الدمياطي البنا المتوفى سنة ١١١٧ هـ فقال : القراءات : علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله ، واختلافهم في الحذف والإثبات ، والتحريك والتسكين ، والفصل والوصل ، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال ، ومن حيث السماع . (إتحاف فضلاء البشر ص ٥) .

﴿ يُخادعون ﴾ في ﴿ يخدعون ﴾ و ﴿ يَعملون ﴾ في ﴿ تعملون ﴾ و ﴿ تشتهيه الأنفس ﴾ في ﴿ تشتهي ﴾ والخلاف في الوقف على نحو ﴿ ويكأنه ﴾ والخلف في الاستعاذة والبسملة بين السورتين ، والتكبير . فليس بجامع .

وموضوعه : كلمات الكتاب العزيز من هذه الجهة .

وفائدته : صيانته عن التحريف والتغيير .

وينحصر الكلام فيه في وسائل ومقاصد :

تنحصر الوسائل في سبعة أجزاء :

الأول : الأسانيد ، والثاني : علم العربية ؛ وفيه مخارج الحروف وصفاتها . /٣ أ/ والثالث الوقف والابتداء . والرابع : الفواصل ، وهو فن[1] عدد الآيات . والخامس : مرسوم الخط . والسادس :الاستعاذة . والسابع : التكبير[2] .

وتنحصر المقاصد في جزأين : الأول : الأصول[3] . والثاني : الفرش[4] .

---

(١) في ط : « في » .

(٢) سيورد المؤلف تفصيلاً لهذه الوسائل .

(٣) الأصول : هي الكلمات التي تندرج تحتها جميع الجزئيات المتماثلة ، كقواعد المد والهمز ، والإمالة (منجد المقرئين وهامش ص ٦٤) .

(٤) الفرش : هو الجزئيات التي يقع الخلاف في قراءتها ، ولا يقاس عليها (منجد المقرئين وهامش ص ٦٤) .

تنحصر الأصول في عشرين بابـاً تـأتي الإشـارةُ إلى أسمائهـا في التقسيم . وينحصر الفرش في السور .

وجه الضبط بطريق يقلل من الانتشـار ، ويربـط بعض الأجزاء ببعض ؛ أن الكـلام في القراءة إمـا أن يكـون راجعـاً إلى نفس النُّطـق أوْ لا . ومـا كان راجعاً إلى نفس النطق فإما أن يكون بحسب تصحيحـه أوْ لا ، ومـا كان بحسب تصحيحـه فـإمـا أن يكـون بـالنظر إلى ذات الحرف من حيث الـذات ، أو من حيث الوصف : الأول : فن المخارج [١] . والثاني فن الصفات [٢] .

وأما ما لا يكون النظر فيه راجعاً إلى نفس النطق ؛ فإما أن يكون راجعـاً إلى معنى الكـلام أوْ لا ، ومـا رجـع إلى معنى الكـلام فـإمـا أن يكـون بـاعتبـار مـا يتمشى على لسـان العرب ، أو بـاعتبـار مـا يحسن من قطع الكلام ووصلـه ؛ الأول : العربية . والثاني : الوقف والابتداء .

---

(١) قال ابن الجزري : أما مخارج الحروف فقد اختلفوا في عددها ، فالصحيح المختار عندنـا وعنـد من تقـدمنـا من المحققين كالخليـل بن أحمـد ، ومكي بن أبي طـالب ، وأبي القـاسم الهـذلي ، وأبي الحسن شريح وغيرهم ، سبعة عشر مخرجاً، وهذا الـذي يظهر من حيث الاختيـار ، وهو الذي أثبتـه أبو علي بن سينـا في مؤلف أفرده في مخـارج الحروف وصفـاتها ، وقـال كثير من النحـاة والقراء : هي ستـة عشر ، فـأسقطـوا مخرج الحروف الجـوفيـة التي هي حروف المـد واللين . (النشر ١٩٨/١) .

(٢) أي صفات الحروف وللتوسع في تفصيلها انظر (الرعاية ١٠٥ وما بعدها ، والنشر ٢٠٤/١) .

والوقف[١] هو السكوت بعد الشروع في القراءة[٢] عن تنفس ، وهو : اختياري ، واختباري ، واضطراري ؛ لأنه إما أن يكون بانقطاع النَفَس عن غلبة أوْ لا . الأول : الاضطراري ، والثاني : إما أن يكون النظر فيه إلى ارتباط بعض الجمل ببعض وانفصاله من حيث المعنى ، أو إلى اتصال بعض الحروف ببعض في الخط وانفصاله . الأول : الاختياري ـ بالمثناة التحتانية ـ والثاني : الاختباري ـ بالموحدة ـ وهو إما أن يكون عن إعراض عن القراءة ٣/ ب/ في ذلك الوقت أوْ لا . فإن كان عن الإعراض خُصّ باسم القطع[٣] ، وعلى التقديرين فإما أن يتم المعنى بالمسكوت عليه أوْ لا . الثاني : القبيح . والأول : إما أن يتعلق ما بعد المسكوت عليه به أوْ لا . الثاني : التام . والأول إما أن يكون تعلقه به في المعنى دون اللفظ أوْ لا . الأول : الكافي . والثاني :

---

(١) قال السيوطي في معرفة الوقف والابتداء : أفرده بالتصنيف خلائق ، منهم : أبو جعفر النحاس ، وابن الأنباري ، والزجاج ، والداني ، والعماني ، والسجاوندي . وغيرهم (الإتقان ٢٥٨/١) .

(٢) في ط : « القراءات » .

(٣) القطع : عبارة عن قطع القراءة رأساً ، فهو كالانتهاء ، فالقارئ به كالمعرض عن القراءة ، والمنتقل إلى حالة أخرى غيرها ، وهو الذي يستعاذ بعده للقراءة المستأنفة ، ولا يكون إلا على رأس آية ، لأن رؤوس الآي في نفسها مقاطع .
والوقف : عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمناً يتنفس فيه عادة ، بنية استئناف القراءة ؛ إما بما يلي الحرف الموقوف عليه او بما قبله ، لا بنية الإعراض ، ويأتي في رؤوس الآي وأوساطها ، ولا يأتي في وسط كلمة ، ولا فيما اتصل رسماً ، ولا بد من التنفس معه .
والسكت : عبارة عن قطع الصوت زمناً ، هو دون زمن الوقف عادة من غير تنفس .
(النشر ٢٣٨/١ ـ ٢٤١ ، الإتقان ٢٧١/١ ـ ٢٧٢).

الحسن . ولا يكـون القطـع إلا في رؤوس الآي ، ولا يكـون القبيـح إلا في أثنائها .

والابتداء إن كان عن تام أو كاف حَسن مطلقاً . أو عن غيرهما فإن كان أول آيـة فكـذا ، وإلاّ فلا . وأمـا مـالم يكن النظر فيـه راجعـاً إلى معنى الكلام من الحيثية المذكورة ولا إلى النطق به ، وانـدرج فيـه مـالم يكن النظر فيـه بحسب تصحيح النطق ، لأن نفي المطلق يستلزم نفي المقيـد ، فإمـا أن يكون النظر فيه إلى الخـط أوْ لا . الأول : المرسوم(١) . والثـاني : إمـا أن يكون الفحص فيـه عن كونه فاصلة(٢) أوْ لا . الأول : العـدد(٣) . والثـاني : إمـا أن يبحث فيـه عن

---

(١) قال السيوطي في مرسوم الخـط وآداب كتـابتـه : ينحصر أمر الرسم في الحـذف ، والزيـادة ، والهمز ، والبدل ، والفصل ، وما فيه قراءتان فكتب على إحداهما (الإتقان ١١٦٢/٢) وانظر تفصيـلاً لـذلـك : النشر (١٢٨/٢) . وقـال البيهقي في شعب الإيمـان ، من يكتب مصحفـاً فيبنغي أن يحافظ على الهجاء الذي كتبوا به هذه المصاحف ، ولا يخالفهم فيـه ، ولا يغيّر ممـا كتبوه شيئاً ، فإنهم كانوا أكثر علماً ، وأرق قلباً ولسـانـاً ، وأعظم أمـانـة منّـا ، فلا ينبغي أن نظن بأنفسنا استدراكاً عليهم (الإتقان ١١٦٢/٢ ـ ١١٦٣) .

(٢) الفاصلـة : كلمـة آخر الآيـة ، كقـافيـة الشعر ، وقرينـة السجع ، وفرّق الـداني بين الفواصل ورؤوس الآي فقال : الفاصلة : هي الكلام المنفصل عما بعـده ، والكلام المنفصل قـد يكون رأس آية ، وغير رأس ، وكذلك الفواصل يكن رؤوس آي وغيرها ، وكل رأس آية فـاصلـة ، وليس كل فاصلة رأس آية . (الإتقان ٩٤٠/٢) .

(٣) قـال السيوطي : قـال الجعبري : حـد الآيـة قرآنٌ مركب من جمل ولو تقـديراً ، ذو مبـدأ أو مقطع مندرج في سورة ، وأصلهـا العلامـة ومنـه : ﴿ إن آيـة ملكـه ﴾ لأنهـا علامـة للفضل والصدق ، أو الجماعة ، لأنها جماعة كلمة . وقال غيره : الآية : طائفة من القرآن منقطعة عمـا قبلها وما بعدها . وقـال بعضهم : الصحيح أن الآيـة إنمـا تعلم بتوقيف من الشـارع ، كمعرفـة بسورة . قال : فالآية طائفة من حروف القرآن عُلم بـالتوقيف انقطـاعهـا ، يعني عن الكلام =

مشروعيتــه عنـــد الأداء أوْ لا . الأول : الاستعـــاذة[١] والتكبير . والثـــاني : الإسناد[٢] وهو أعظم مدارات هذا الفن والمعول عليه فيه .

هـذا تمـام الكـلام على أمهـات أقسـام القسم الثـاني من أصـل القسمـة وهـو الوسائل .

القسم الأول من أصل القسمة وهو المقـاصد : وهو مـا يكون البحث فيـه بالنظر إلى اتفاق القراء واختلافهم ؛ إما أن يقع البحث فيه عن الكلمة بـالنظر

= الذي بعدها في أول القرآن ، وعن الكلام الذي قبلها في آخر القرآن ، وعما قبلها ومـا بعـدهـا في غيرهما ، غير مشتمل على مثل ذلك . قال : وبهذا القيد خرجت السورة . ثم قال : وسبب اختلاف السلف في عـدد الآي أن النبي ﷺ كان يقف على رؤوس الآي للتوقيف ، فـإذا علم محلها وصل للتمام ، فيحسب السامع حينئذ أنها ليست فاصلـة . قـال الـداني : أجمعوا على أن عدد آيات القرآن ستة آلاف آية ، ثم اختلفوا فيا زاد على ذلك ، فنهم من لم يزد ، ومنهم من قال : ومئتا آيـة وأربع آيـات ، وقيل : وأربع عشرة ، وقيل : وتسع عشرة ، وقيل : وخمس وعشرون ، وقيل : وست وثلاثون .

وقال السيوطي : ويترتب على معرفة الآي وعدهـا وفواصلهـا أحكام فقهيـة ، ومن أحكامهـا اعتبارها في الوقف عليها . (الإتقان ٢٠٨/١ ، وما بعدها) .

وقد أفرد الداني كتاباً في ذلك بعنوان : (البيان في عد آي القرآن) طبع حديثاً بالكويت .

(١) الكلام على الاستعاذة يندرج فيها صيغتها ، وأحكام الجهر بها والإخفـاء ، وفي محل قراءتهـا ، وحكمها استحباباً ووجوباً . وانظر النشر (٢٥٥/١ و ٤٠٥/٢) .

(٢) الإسنـاد الصحيح في القراءات أحـد الشروط الثلاثـة التي أجمع عليهـا العلمـاء في قبول القراءة وهي : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصـاحف العثـانيـة ولو احتمالاً ، وصح سندها متواتراً ، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردهـا ولا يحل إنكارهـا . وسيورد المؤلف نص ابن الجزري في ذلك في آخر هذه الرسالة .

إلى ما يغير معناها غالباً أوْ لا . الأول : فرش[1] الحروف ، وهو القسم الثاني من مقاصد علم القراءة /٤ أ/ وهو إما أن تتكرر[2] فيه الكلمة ، ويقع الخلاف فيها في كل موضع وقعت فيه ، أو في أكثر المواضع ، أو لا تتكرر . الأول يُضبط الخلاف فيه في أول موضع وقعت فيه تلك الكلمة ، ويضم إليها ما يشبهها . والثاني يورد منثوراً في السور على حسب الترتيب . وأما ما لا يكون البحث فيه عن الكلمة بالنظر إلى ما يغير معناها ؛ بل بالنظر إلى ما يغيّر هيئتها ، والمعنى بحاله ، وهو القسم الأول من مقاصد علم القراءات ، وهو المسمى عندهم بالأصول[1] ، فإما أن يقع البحث فيه عن التحريك والإسكان أوْ لا ، وما يقع البحث فيه عن التحريك والإسكان ، فإما أن يصحبه تشديد أوْ لا . الأول : الإدغام الكبير[3] .

والثاني : إما أن يكون البحث فيه عن الحركة جميعها أوْ لا . وما كان البحث فيه عن الحركة جميعها ؛ فإما أن يصحبه توليد حرف من الحركة أوْ لا .

(١) تقدم الكلام في تعريف الأصول وفرش الحروف ص ٢٠ .

(٢) في ط : « تكرر » .

(٣) الإدغام الكبير : الإدغام هو اللفظ بحرفين حرفاً كالثاني ، مشدداً . وينقسم إلى كبير وصغير . فالكبير : ما كان أول الحرفين فيه متحركاً سواء كانا مثلين ، أم جنسين ، أم متقاربين ، وسمي كبيراً لكثرة وقوعه ، إذ الحركة أكثر من السكون ، وقيل : لتأثيره في إسكان المتحرك قبل إدغامه ، وقيل : لما فيه من الصعوبة ، وقيل : لشموله نوعي المثلين والجنسين والمتقابلين وقد اشتهر بالإدغام الكبير أبو عمرو بن العلاء ، وورد أيضاً عن غيره (النشر ٢٧٥/١) ، مثال إدغام المتماثلين (الكتاب بالحق) ، وأما المتجانسان والمتقاربان مثل ﴿ يعذب من يشاء ﴾ فالباء تدغم في الميم ونحو ﴿ بالبينات ثم ﴾ ﴿ أخرج شطأه ﴾ ﴿ المساجد تلك ﴾ .

الأول : باب هاء الكناية[1] . الثاني : إما أن يلزم منه حذف أوْ لا . الأول : باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها[2] . والثاني : باب ياءات الإضافة[3] وما لم يكن البحث فيه عن جميع الحركة ؛ بل عن بعضها ، وعن

---

(١) هاء الكناية : هي عبارة عن هاء الضمير التي يكنى بها عن المفرد المذكر الغائب ، وهي تأتي على قسمين : الأول قبل متحرك . والثاني قبل ساكن . فالتي قبل متحرك ؛ إن تقدمها متحرك وهو فتح أو ضم فالأصل أن توصل بواو لجميع القراء . نحو ﴿ إنه هو ﴾ ﴿ إنه أنا ﴾ ﴿ قال له صاحبه وهو ﴾ وإن كان المتحرك قبلها كسراً ؛ فالأصل أن توصل بياء عن الجميع نحو ﴿ يضل به كثيراً ﴾ ﴿ في ربه إذ قال ﴾ ﴿ وقومه إنني ﴾ وإن تقدمها ساكن فإنهم اختلفوا في صلتها وعدم صلتها . وأما التي قبل ساكن ؛ فإن تقدمها كسرة أو ياء ساكنة فالأصل أن تكسر هاؤه من غير صلة عن الجميع نحو ﴿ على عبده الكتاب ﴾ ﴿ ومن قومه الذين ﴾ وإن تقدمها فتح أو ضم أو ساكن غير الياء ؛ فالأصل ضمه من غير صلة عن كل القراء ، نحو ﴿ فقد نصره الله إذ أخرجه الذين ﴾ . (النشر ٣٠٤/١) .

(٢) نقل حركة الهمزة إلى الساكن : وهو نوع من أنواع تخفيف الهمز المفرد لغة لبعض العرب ، اختص بروايته ورش ، بشرط أن يكون آخر الكلمة ، وأن يكون غير حرف مد ، وأن تكون الهمزة أول الكلمة الأخرى ، سواء كان ذلك الساكن تنويناً ، أم لام تعريف أو غير ذلك ، فيتحرك ذلك الساكن بحركة الهمزة ، وتسقط هي من اللفظ لسكونها وتقدير سكونها وذلك نحو ﴿ ومتاع إلى حين ﴾ ﴿ وكل شيء أحصيناه ﴾ ونحو ﴿ الآخرة ﴾ ﴿ الأرض ﴾ ونحو ﴿ من آمن ﴾ ﴿ ومن إله ﴾ فإن كان الساكن حرف مدّ تركه على أصله المقرر في باب المد والقصر نحو ﴿ يا أيها ﴾ ﴿ وفي أنفسكم ﴾ واختلف عن ورش في حرف واحد من الساكن الصحيح ، وهو قوله تعالى في الحاقة ﴿ كتابيه إني ظننت ﴾ (النشر ٤٠٨/١) .

(٣) ياء الإضافة عبارة عن ياء المتكلم ، وهي ضمير متصل بالاسم والفعل والحرف ، وقد أطلق أئمة القراء هذه التسمية عليها تجوزاً مع مجيئها منصوبة المحل غير مضاف إليه نحو ﴿ إني ﴾ والفرق بينها وبين ياءات الزوائد أن هذه الياءات تكون ثابتة في المصحف ، وتلك محذوفة ، =

هيئة الشفة عند النطق بها باب الوقف على أواخر الكلم[1] ، وحرف واحد من باب الإدغام الكبير ، وأما ما لم يكن البحث فيه عن تحريك ولا إسكان ، فإما أن يبحث عن الإبدال[2] أوْ لا ، وما تعلق بالإبدال ؛ فإما أن يكون بإبدال حرف بحرف أوْ لا . وما كان بإبدال حرف بحرف فإما أن يشاب بنوع تشديد وشبهه أوْ لا . الأول : وهو ما يشاب باب الإدغام الصغير[3] ، والثاني : وهو ما يبدل ولا يشاب برائحة تشديد : أبواب الهمز[4] ، /٤ ب/ وبعض باب

= وهذه الياءات تكون زائدة على الكلمة ، أي ليست من الأصول ، فلا تجيء لاماً من الفعل أبداً ، فهي كهاء الضمير وكافه فتقول في ﴿ نفسي : نفسه نفسك ﴾ وياءات الزوائد تكون أصلية وزائدة فتجيء لاماً من الفعل نحو : ﴿ إذا يسر ﴾ ﴿ ويوم يأت ﴾ ﴿ والداع ﴾ وهذه الياءات الخلف فيها جار بين الفتح والإسكان . وياءات الزوائد الخلاف فيها ثابت بين الحذف والإثبات . وياءات الإضافة في القرآن على ثلاثة أنواع : ما أجمعوا على إسكانه مثل ﴿ إني جاعل ﴾ ﴿ واشكروا ﴾ ، الثاني : ما أجمعوا على فتحه وذلك لموجب ؛ وجملته إحدى عشرة كلمة ، في ثمانية عشر موضعاً نحو ﴿ نعمتيَ التي ﴾ ، الثالث : ما اختلفوا في إسكانه وفتحه (النشر ١٦١/٢) .

(١) المقصود بالوقف على أواخر الكلم : هو ما يوقف به ، وأن له في كلام العرب أوجهاً متعددة ، والمستعمل منها عند أئمة القراءة تسعة وهو : السكون ، والرَّوم ، والإشام ، والإبدال ، والنقل ، والإدغام ، والحذف ، والإثبات ، والإلحاق (النشر ١٢٠/٢) .

(٢) الإبدال : هو إبدال حرف بآخر ، وهو من المختلف فيه ، ينحصر في أصل مطرد وكلمات مخصوصة . وتفصيل ذلك في (النشر ١٢٩/١) وانظر أحكام البدل : (النشر ١٢٠/٢) .

(٣) الإدغام الصغير : هو عبارة عما إذا كان الحرف الأول منه ساكناً ، وينقسم إلى جائز وواجب وممتنع . (النشر ٢/٢) .

(٤) سيورد المؤلف شرحاً لذلك بعد صفحات . وانظر النشر (٣٦٢/١ وما بعدها وص ٤٢٨) .

الوقف على مرسوم الخط[١] . وما لا يبحث فيه عن إبدال الحرف ؛ إما أن يكون البحث فيه عن إبدال صفة النقص النطق بالحرف أوْلا . وما يبحث فيه عن إبدال صفة النطق بالحرف ، إما أن يكون مع الإضجاع أوْ لا . الأول : الإمالة[٢] مطلقة ومقيدة ؛ أما مطلقة فواضح ، وأما مقيدة فباب إمالة هاء[٣] التأنيث وما قبلها في الوقف . والثاني : وهو ما ينظر إلى إبدال صفة النطق بالحرف من غير اضجاع بابا[٤] اللامات والراءات[٥] . وأما ما لا يبحث عن الإبدال واندرج فيه ما لا يبحث فيه عن إبدال صفة النطق بالحرف اندراج انتفاء الأخص تحت انتفاء الأعم . فإما أن يبحث فيه عن الزيادة أوْ لا . وما يبحث فيه عن الزيادة ؛ فإما أن يتعلق (بحرف[٦] أوْ لا . الأول : باب

(١) الوقف على مرسوم الخط :وهو خط المصاحف العثمانية التي أجمع الصحابة عليها ، والمراد بالخط الكتابة ، وهو على قسمين : قياسي واصطلاحي ؛ فالقياسي ما طابق فيه الخط اللفظ ، والاصطلاحي ما خالفه بزيادة أو حذف ، أو بدل ، أو وصل ، أو فصل وله قوانين وأصول يحتاج إلى معرفتها . (النشر ١٢٨/٢) .

(٢) الإمالة : أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة ، وبالألف نحو الياء (كثيراً) وهو المحض ، ويقال له : الإضجاع . ويقال له : البطح ، وربما قيل له : الكسر أيضاً . وقليلاً وهو بين اللفظين ، ويقال له : التقليل ، والتلطف ، وبين بين ، فهي بهذا الاعتبار تنقسم أيضاً إلى قسمين : إمالة شديدة ، وإمالة متوسطة ، وكلاهما جائز في القراءة ، جار في لغة العرب (النشر ٣٠/٢) .

(٣) إمالة هاء التأنيث وما قبلها في الوقف : وهي الهاء التي تكون في الوصل تاء آخر الاسم ، نحو ﴿ نعمة ﴾ ﴿ رحمة ﴾ فتبدل في الوقف هاء ، وقد أمالها بعض العرب ، كما أمالوا الألف (النشر ٨٢/٢) .

(٤) في ط : « باب » .

(٥) سيورد المؤلف بيان ذلك . وانظر (النشر ٩٠/٢ ، ١١١) .

(٦) ما بين قوسين ساقط من ط .

الزوائد[١] ، وبعض باب الوقف على مرسوم الخط[٢] . والثاني : وهو ما يبحث فيه عن الزيادة من غير نظر إلى الحرف : باب المد والقصر[٣] ؛ يبحث فيه عن زيادة المط بالصوت ، وأما ما لا يبحث فيه عن الزيادة ، فإما أن يقع) البحث فيه عن أحوال الحرف من جهة الوقف أوْ لا . الأول : بعض باب الوقف على مرسوم الخط . والثاني : باب السكت على الساكن قبل الهمز[٤] وغيره .

---

(١) قال ابن الجزري في باب مذاهبهم في ياءات الزوائد : وهي الزوائد على الرسم تأتي في أواخر الكلم ، وتنقسم إلى قسمين ؛ أحدهما : ما حذف من آخر اسم المنادى نحو ﴿ يا قوم ﴾ ﴿ يا أبت ﴾ ﴿ يا رب ﴾ وهذا القسم مما لا خلاف في حذف الياء منه في الحالين ، والياء من هذا القسم ياء إضافة كلمة برأسها استغني بالكسرة عنها . والقسم الثاني : تقع الياء في الأسماء والأفعال نحو ﴿ الداعي ﴾ ﴿ الجواري ﴾ ﴿ ويأتي ﴾ فهي في هذا وشبهه لام الكلمة ، وتكون أيضاً ياء إضافة في موضع الجر والنصب ، نحو ﴿ دعائي ﴾ ﴿ وأخرتني ﴾ وهذا القسم هو المخصوص بالذكر في هذا الباب ، وضابطه أن تكون الياء محذوفة رسماً ، مختلفاً في إثباتها وحذفها وصلاً ، أو وصلاً ووقفاً ، فلا يكون أبداً بعدها إذا ثبتت ساكنة إلا متحرك . وضابطه ما ذكر في باب الوقف على أواخر الكلم أن تكون الياء مختلفاً في إثباتها وحذفها في الوقف فقط ، إذ لا يكون بعدها إلا ساكن . (النشر ١٧٩/٢) .

(٢) الوقف على مرسوم الخط تقدم البحث فيه .

(٣) المدّ : هو عبارة عن زيادة مط في حرف المد الطبيعي ، وهو الذي لا يقوم ذات حرف المدّ دونه . والقصر : عبارة عن ترك الزيادة وإبقاء المدّ الطبيعي على حاله (النشر ٣١٣/١) .

(٤) باب السكت على الساكن قبل الهمز وغيره : قال ابن الجزري : لا يجوز السكت إلا على ساكن ، إلا أنه لا يجوز السكت على كل ساكن ، فينبغي أن تُعلم أقسام الساكن ليُعرف ما يجوز عليه السكت مما لا يجوز ، فالساكن الذي يجوز السكت عليه ؛ إما أن يكون بعده همزة فيسكت عليه لبيان الهمز وتحقيقه ، أو لا يكون بعده همز ، وإنما يسكت عليه لمعنى غير ذلك (النشر ٤١٩/١) .

هذا تقسيم حاصر[1] لأشتات هذا الفن ، محيط بجميع أجزائه على وجه كلي بديع مَنَّ الله تعالى ـ وله الحمد ـ به عليَّ ، وما علمت أحداً سبقني إليه ، وقد عرف به رسم كل باب من أبواب /٥ أ/ علم[2] القراءات على حياله .

(١) في ط : « عام » .

(٢) كلمة « علم » ليست في ط .

الكلام في الوسائل

تنحصر[(١)] في أمرين : الأول : بيان توقف العلم عليها . والثاني : إيراد ما تشتد الحاجة في العلم منها إليه .

الأول : بيان توقف العلم عليها . أما على الإسناد فلأن القراءة سنة متبعة ونقل محض ، فلا بد في[(٢)] إثباتها من صحتها ، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد . وستأتي الإشارة إليه من كلام شيخنا علامة زمانه شمس الدين أبي الخير محمد[(٣)] بن محمد بن علي بن يوسف [ابن][(٤)] الجزري الدمشقي الشافعي رحمه الله نظماً ونثراً . ولا ريب أن ذلك يتوقف على علم الحديث .

وأما العربية فلأن إنزال القرآن العظيم وقع بلسان العرب ، فيتوقف الأمر

(١) في ط : « ينحصر » .

(٢) في ط : « من » .

(٣) محمد بن محمد بن محمد العمري الدمشقي ثم الشيرازي الشافعي ، ويعرف بابن الجزري ، شيخ قراء عصره ، محدث ، مؤرخ ، ولد بدمشق في ٢٥ رمضان سنة ٧٥١ هـ ، وتفقه بها وطلب الحديث والقراءات ، وعمّر داراً للقراء سمّاها دار القرآن ، وأقرأ الناس في بلدان متعددة ، وقدم القاهرة مراراً ورحل إلى بلاد الروم ، فأخذ عنه بها الكثيرون ، ثم طاف في بلدان متعددة معلماً ومقرئاً ومحدثاً ، وتولى القضاء في شيراز ، وعمّر فيها داراً للقراء . له عدد من المؤلفات . توفي بشيراز سنة ٨٣٣ هـ ، (انظر في ترجمته : الضوء اللامع ٢٥٥/٩ ، غاية النهاية ٢٤٧/٢ ، معجم المؤلفين ٦٨٧/٣) وانظر (شمس الدين ابن الجزري : فهرس مؤلفاته ومن ترجم له) ، د . محمد مطيع الحافظ . دبي ١٩٩٣ م .

(٤) الزيادة من ط .

في إقامة أدائه على بصيرة على معرفة ما يجوز عندهم[١] النطق به وما لا يجوز ، لا سيا معرفة كيفية نطقهم كل حرف ذاتاً وصفة . قال[٢] شيخنا رحمه الله :

ويقرأُ القرآنَ بالتحقيق[٣] مَعْ حَدْرٍ[٤] وتدوير[٤] وكُلٌّ مُتَّبَعْ

(١) كلمة « عندهم » ليست في ط .

(٢) طيبة النشر ١٧٢ .

(٣) التحقيق : مصدر ، مِنْ حققت الشيء تحقيقاً إذا بلغت يقينه . وفي مصطلح القراء : إعطاء كل حرف حقه من إشباع المدّ ، وتحقيق الهمزة ، وإتمام الحركات ، واعتاد الإظهار والتشديدات ، وتوفية الغُنات ، وتفكيك الحروف ؛ وهو بيانها وإخراج بعضها من بعض بالسكت ، والترسل ، واليسر ، والتؤدة ، وملاحظة الجائز من الوقوف ، بلا قصر ولا اختلاس ، ولا إسكان محرك ولا إدغامه .
والتحقيق يكون لرياضة الألسن ، وتقويم الألفاظ ، وإقامة القراءة بغاية الترتيل .
ويستحب ويستحسن الأخذ به على المتعلمين ، من غير أن يتجاوز إلى حد الإفراط ، كما قال حمزة لبعض من سمعه يبالغ في ذلك : أما علمت أن ما فوق البياض برص ، وما فوق الجعودة قطط (شدة الجعودة بما يشبه شعر الزنجي) وما فوق القراءة ليس بقراءة (النشر ٢٠٥/١ ، الإتقان ٣١٢/١) .

(٤) الحدْر : مصدر ، من حَدر - بالفتح - يحدُر - بالضم : إذا أسرع ، فهو من الحدور الذي هو الهبوط . وفي اصطلاح القراء : عبارة عن إدراج القراءة وسرعتها ، وتخفيفها بالقصر والتسكين ، والاختلاس ، والبدل ، والإدغام الكبير ، وتخفيف الهمز ، ونحو ذلك مما صحت به الرواية ، ووردت به القراءة ، مع إيثار الوصل ، وإقامة الإعراب ، وتقويم اللفظ ، وتمكن الحروف ، دون بتر حروف المد ، واختلاس أكثر الحركات ، وذهاب صوت الغنة ، وعن التفريط إلى غاية لا تصح بها القراءة ، ولا توصف بها التلاوة ، ولا يخرج عن حد الترتيل .
وهذا النوع وهو الحدر مذهب ابن كثير ، وأبي جعفر ، وسائر من قصر [المد] المنفصل =

مَعْ حُسْنِ صَوْتٍ بلحُونِ العربِ مُرَتَّلاً[1] مُجوَّداً[2] بالعربي
والأخْذُ بالتَّجويدِ حَتْمٌ لازِمٌ مَنْ لم يُصحِحِ[3] القُرانَ آثِمُ
لأنَّهُ بهِ الإلَهُ أنْزَلا وهكذا عَنْهُ إلينا وَصَلا
فَرَقِّقَنْ مستفِلاً[4] مِنْ أحْرُفِ وحاذِرَنْ تفخيمَ لفظَ الألِفِ

= كأبي عمرو ، ويعقوب ، وقالون ، والأصبهاني عن ورش في الأشْهَر عنهم ، وكالولي عن حفص ، وكأكثر العراقيين عن الحلواني ، عن هشام (النشر ٢٠٧/١ ، الإتقان ٣١٣/١) .
التدوير : وهو التوسط بين التحقيق والحدر ، وهو الذي ورد عن أكثر الأئمة ممن روى مدّ المنفصل ، ولم يبلغ فيه إلى الإشباع ، وهو مذهب سائر القراء ، وصح عن جميع الأئمة ، وهو المختار عن أكثر أهل الأداء (النشر ٢٠٧/١ ، الإتقان ٣١٣/١) .

(١) الترتيل : هو مصدر من رتل فلان كلامه إذا أتبع بعضه بعضاً على مكث وتفهم من غير عجلة ، وهو الذي نزل به القرآن . أما الفرق بينه وبين التحقيق ، أن التحقيق يكون للرياضة والتعليم والتمرين ، والترتيل يكون للتدبر والتفكر والاستنباط ، فكل تحقيق ترتيل ، وليس كل ترتيل تحقيقاً (النشر ٢٠٧/١ ، الإتقان ٣١٣/١) .

(٢) التجويد : مصدر ، من جوّد تجويداً ، والاسم منه الجودة ضد الرداءة . قال ابن الجزري : وهو عند القراء : عبارة عن الإتيان بالقراءة مجودة الألفاظ ، بريئة من الرداءة في النطق ، ومعناه انتهاء الغاية في التصحيح وبلوغ النهاية في التحسين .
وقال السيوطي : قال القراء : التجويد حلية القراءة ، وهو إعطاء الحروف حقوقها وترتيبها ، وردُّ الحرف إلى مخرجه وأصله ، وتلطيف النطق به على كمال هيئته من غير إسراف ولا تعسف ، ولا إفراط ولا تكلف .
وقال ابن الجزري : ولا أعلم لبلوغ النهاية في التجويد مثل رياضة الألسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن . (النشر ٢١٠/١ ، الإتقان ٣١٤/١) .

(٣) في طيبة النشر والمقدمة الجزرية : « يُجود » وقال الملا علي القاري في المنح الفكرية ص ١٧ : « أي من لم يصحح كما في نسخة صحيحة » .

(٤) الحروف المستفلة : وضدها المستعلية ، والاستعلاء من صفات القوة وهي سبعة يجمعها

إلى آخر ما قال ، فقد عُلم بذلك أن هذا العلم شديدُ المؤاخاة لعلمي الحديث والعربية ، مَنْ عرفه دونها ، أو دونَ أحدهما لم يكن منه على بصيرة في جميع أمره . وقد كنت قلت هذا بحثاً ثم ظهر النقل به عن أعظم التابعين لهؤلاء الأئمة . أول من جمع قراءاتهم في كتاب وهو الإمام الكبير مقرئ الآفاق أبو بكر أحمد[1] بن موسى بن العباس بن مجاهد البغدادي ؛ قال الإمام الحافظ الكبير أبو القاسم عبد الرحمن[2] بن إسماعيل الدمشقي المعروف بأبي شامة في كتابه « المرشد[3] الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتب العزيز » : قال الإمام أبو بكر بن مجاهد : « وحملة القرآن متفاضلون في حَمْله ، ونَقَلة الحروف منازل في نقل

= قولك : « قظ خص ضغط » وهي حروف التفخيم على الصواب ، وأعلاها الطاء كما أن أسفل المستفلة الياء (النشر ٢٠٢/١) وانظر تفصيلاً لذلك في الرعاية ص ١١١ .

وقال السيوطي : الحروف المستفلة كلها مرققة ، لا يجوز تفخيمها إلا اللام من اسم الله بعد فتحة أو ضمة إجماعاً ، أو بعد حروف الإطباق في رواية إلا الراء المضمومة أو المفتوحة مطلقاً ، أو الساكنة في بعض الأحوال (الإتقان ٣١٥/١) .

(١) يعني أول من اقتصر على قراءات الأئمة السبعة فقط في كتاب سمّاه « السبعة » (النشر ٣٤/١ ، ٨١) وابن مجاهد هو أحمد بن موسى التيمي البغدادي ، المقرئ المحدث النحوي ، له عدد من المؤلفات في القراءات وغيرها ولد سنة ٢٤٥ هـ وتوفي سنة ٣٢٤ هـ (سير أعلام النبلاء ٦٦/١٠ ، معجم المؤلفين ٣١٥/١) .

(٢) أبو شامة المقدسي الدمشقي الشافعي ، الحافظ ، المؤرخ ، المقرئ ، ولد بدمشق سنة ٥٩٩ هـ ورحل إلى القاهرة وعاد إلى دمشق وفيها نال شهرته الفائقة له عدد من المؤلفات الشهيرة منها : (إبراز المعاني في حرز الأماني) في القراءات . (المرشد الوجيز) (الروضتين في أخبار الدولتين) وغيرها توفي سنة ٦٦٢ هـ شهيداً . ودفن بدمشق بباب الفراديس (غاية النهاية ٣٦٦/١ ، معجم المؤلفين ٨٠/٢) .

(٣) المرشد الوجيز ص ١٦٨ .

حروفـه ؛ فمِنْ حملـة القرآنِ المعربُ لـوجـوه الإعراب في القراءات ، العـارفُ باللغات ومعاني الكلام ، البصيرُ بعيب القراءة ، المنتقدُ للآثار ؛ فـذلـك الإمـام الـذي يَفْـزعُ إليـه حفّـاظ القرآن في كل مصر من أمصـار المسلمين . ومنهم من يُعرب ولا يلحن ولا علمَ له بغير ذلك ، فذلـك الإعرابي الـذي يقرأ بلغتـه ، ولا يقدر على تحوُّلِ[1] لسانه فهو مطبوع على كلامه . ومنهم مَنْ يؤدي ما سمعه ممن أخذ عنه ، وليس عنده إلا الأداء لما تعلّم ، لا يعرف الإعرابَ ولا غيره ؛ فذلـك الحـافـظ ، ولا يلبث مثلـه أن ينسى إذا طـال عهـده ، فيقرأ بلحن لا يعرفـه ، وتـدعوه الشبهـة إلى أن يرويـه عن غيره ويبرئ نفسـه ، وعسى أن يكون عنـد النـاس مُصـدّقـاً ، فَيُحمَـلَ ذلـك عنـه وقـد نسيـه وأوهم فيـه ، (وجسر على لـزومـه)[2] والإصرار عليـه ، أو يكـون قـد قرأ على مَنْ نسي وضـع ٦/ أ/ الإعراب ، ودخلته الشبهة فتوهم ؛ فذلـك لا يقلّـد في القراءة ولا يحتج بنقلـه . ومنهم مَنْ يُعرب قراءتـه ، ويبصرُ المعنى ، ويعرف اللغـات ، ولا علمَ لـه بالقراءات واختلاف الناس في الآثـار ، فربّما دعـاه بصره بـالإعراب إلى أن يقرأ بحرف جائز في العربية ؛ لم يقرأ به أحد من الماضين ، فيكون بذلك مبتـدعـاً . وقد روينا في كراهية ذلك وحظره أحاديث » .

فإن قيل : قد أمن ما ذكر من المحـذور بضبـط القراءات وإيـداعهـا الكتب المصنفات ، قلت : إن سلم ذلك في الحروف لم يسلم فيما يتعلق بهيئاتها وصفاتها .

هذه الجيم لم تأخذ عن أحد يقيم لفظها على مـا ينبغي إلا ابن الجزري رحمـه الله ، وذلك أنها حرف من جملة صفـاتـه الشـدّة ، فمتى أعطيت مـا تستحقـه من

(١) في المرشد الوجيز « تحويل » .

(٢) ما بينهما ساقط من ط .

المخرج [والصفـة][1] لم يمتّـد الصـوت بهـا إذا سكنت كأخـواتهـا من الأحرف الشديـدة ، وكل من أدركنـاه سواه يمكّن مـدّ الصوت بما ينطق بـه منهـا عنـد الإسكان ، ومـا ذاك[2] إلا لتقريبهم لهـا من الشين إحـدى أختيهـا في المخرج فاكتسبت من صفتها[3] .

هذا مع أن أهل هذا الفن أحالوا على [علم][4] العربية في كثير من أبوابـه ، قالوا في باب الإدغام الكبير إن أبا عمرو[5] يدغم كل متحركين التقيا سواء تماثلا أو تقاربـا أو تجانسـا ، فإن كانـا من كلمتين أظهر أشيـاء منهـا تـاء الضمير ، واختلف عنه في المجزوم ؛ قال شيخنا رحمه الله[6] :

إذا التقى خطّـــا محرّكانِ مِثـلانِ جنْسـانِ مُقَـاربـانَ
أُدْغِم بخُلْفِ الدوري والسُّوسي معـا لكنْ بوجـه المدّ والهمـز امْنَعـا[7]
فكِلْمةً مِثْلَي ﴿مناسككم﴾ و﴿مـا سَلَككُم﴾ وكِلْمتَين عمِّـــا

(١) الزيادة من ط .

(٢) في ط : « وما ذلك » .

(٣) في ط : « من صفاتها » .

(٤) الزيادة من ط .

(٥) أبو عمرو بن العلاء التيمي المازني البصري ، أحد القراء السبعة ، ولد سنة ٦٨ هـ ، وقرأ بمكة والمدينة والكوفة والبصرة ، وسمع أنس بن مالك وغيره ، وقرأ على الحسن البصري وغيره ، وكان أعلم الناس بالقرآن والعربية مع الصدق والثقة والزهد . توفي سنة ١٥٤هـ (غاية النهاية ٢٨٨/١) .

(٦) طيبة النشر ١٧٦ .

(٧) في طيبة النشر ص ١٧٦ : لكن بوجه الهمز والمد اقنعا .

مـالم يُنَّـون أوْ يكُنْ تـا مُضْمَرِ ولا مُشَـدَّداً وفي الْجَـزْمِ انظُرِ
فـإنْ تمـاثَـلا ففيـهِ خُلْفُ وإنْ تقـارَبـا ففيـه ضَعفُ

وأفردوا لهاء الضمير باباً سموه[1] باب هاء الكنـايـة ذكروا فيـه أحكامهـا من وصل وغيره . وقالوا في [باب][2] الهمز المفرد إن أبا عمرو أبدل بخلف عنـه كل همز ساكن إلا ما كان سكونه للجزم أو الأمر قال شيخنا[3] [رحمه الله][2] :

وكُلُّ هَمزٍ سـاكنٍ أَبْـدِلِ حـِ (ذا) خُلْفٍ سِوى الْجَـزْمِ والأمْرِ كـذا

وفي باب نقل حركة الهمزة إلى الساكن قبلها[4] إن ورشـاً[5] اختلف عنـه في إثبات همزة الوصل في الابتداء بما نقل إليه قال شيخنا [رحمه الله][2] :

وابْـدأْ بِهمْزِ الـوَصْـل في النَّقْـلِ أَجَـلْ ....

(١) في ط : « وسموه » .

(٢) الزيادة من ط .

(٣) طيبة النشر ١٨٢ وانظر النشر ٣٩١/١ .

(٤) انظر النشر ٤٠٨/١ ، وتقدم الكلام في ذلك ص ٢٦ .

(٥) ورش : هو عثمان بن سعيد المصري ، شيخ القراء ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالديار المصرية في زمنه ، ولد سنـة ١١٠ هـ بمصر ، ورحل إلى نـافع بن أبي نعيم ، فعرض عليـه القرآن عـدة ختمات ، وله اختيار خالف فيه نافعاً . توفي بمصر سنة ١٩٧ هـ (غاية النهاية ٢٠٢/١) .

وفي باب الإمالة إنّ حمزة[١] والكسائي[٢] وخلف[٣] يميلون ذوات الياء قال شيخنا[٤] [رحمه الله] :

أَمِلْ ذواتِ اليـاء في الكلِّ (شَفَـا) ....

وفي باب الوقف على أواخر الكلم[٥] إن الإشمام والرَّوم يدخلان بعض الحركات الإعرابية والبنائية دون بعض . قال شيخنا [٦] [رحمه الله][٧] :

والأصْلُ في الوَقْفِ السكونُ ولَهُمْ في الرَّفْـعِ والضَّمِّ أشِمَّنَّ ورُمْ
وامْنَعْهُمَا في النَّصبِ والفتْـحِ بَلى في الجَرِّ والكَسْرِ يُرامُ مُسْجَـلا

(١) حمزة بن حبيب الزيات ، الكوفي ، التيمي ، ولد سنة ٨٠ هـ ، وأدرك الصحابة بالسن ، أخذ القراءة عن الأعمش وغيره ، وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش ، وكان إماماً حجة ثقة ثبتاً . توفي سنة ١٥٦ هـ (غاية النهاية ٢٦١/١) .

(٢) الكسائي : علي بن حمزة الأسدي السجستاني ، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات ، أخذ عنه القراءة عرضاً أربع مرات ، وعليه اعتماده ، وأخذ القراءة أيضاً عن غيره ، كان أعلم الناس بالنحو ، وأوحدهم بالغريب ، والقرآن . توفي سنة ١٨٩ هـ (غاية النهاية ٥٣٥/١) .

(٣) خلف بن هشام الأسدي البزار ، أحد القراء العشرة ، وأحد الرواة عن سليم ، عن حمزة . ولد سنة ١٥٠ هـ ، وكان ثقة كبيراً زاهداً عالماً ، يأخذ بمذهب حمزة إلا أنه خالفه في مئة وعشرين حرفاً ، يعني في اختياره . توفي سنة ٢٢٩ هـ ببغداد (غاية النهاية ٢٧٢/١) .

(٤) طيبة النشر ١٨٩ .

(٥) تقدم الكلام في ذلك ص ٢٧ ، ٢٩ .

(٦) طيبة النشر ١٩٥ .

(٧) الزيادة من ط .

وفي باب ياءات[١] الإضافة إنها ما كان آخر الكلمة ، ولم يكن لاماً /٧ أ/ منها قال[٢] شيخنا [رحمه الله][٣] :

ليستْ بلامِ الفعلِ ياالْمُضَافِ   بلْ هِيَ في الوضع كَهَا وكافِ

إلى غير ذلك مما لا يخفى على البصير بهذا العلم ، فصح بهذا أو غيره أن القارئ شديد الافتقار إلى علم العربية قطعاً . والله أعلم .

وأما توقف هذا العلم على الوقف والابتداء[٤] فلأن من عوارض الإنسان التنفس فاضطر إلى الوقف ، وكان للكلام بحسب المعنى اتصال يقبح معه الوقف دون محزه[٥] ، وانفصال يحسن معه القطع . قال شيخنا[٦] رحمه الله :

وبَعْدَ مَا تُحْسِنُ أَنْ تُجوِّدا   لابُدّ أنْ تعرِفَ وَقْفاً وابتِدا

وأما على العدد[٧] فلأن بعض القراء زاد على رسم الخط ستين ياء في رؤوس الآي ، وبعضهم أمال رؤوس الآي من بعض السور ، وبعض من أصحاب الأزرق[٨] ، عن ورش رقق ما غلّظه من اللامات الواقعة في رؤوس الآي

(١) تقدم الكلام في ذلك ص ٣٩ .

(٢) طيبة النشر ١٩٧ .

(٣) الزيادة من ط .

(٤) تقدم الكلام مفصلاً ص ٢٢ ، ٢٧ ، ٢٩ .

(٥) في ط : « حجزه » .

(٦) طيبة النشر ص ١٧٣ .

(٧) انظر ما تقدم في ذلك ص ٢٣ - ٢٤ .

(٨) الأزرق : يوسف بن عمرو المدني ، ثم المصري ، أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن ورش ، وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر ، قال الذهبي : لزم ورشاً مدة طويلة ، وأتقن عنه =

المالة ، فاحتيج إلى معرفة الفواصل[(١)] من [غيرها من][(٢)] من موطنه[(٣)] ، إذا[(٤)] كان أمراً توقيفياً لا مجال للاجتهاد فيه ، وإلى ذلك أشار شيخنا بقوله[(٥)] في باب الإمالة :

أَمِلْ ذواتِ الياءِ في الكُلِّ (شَفَا) ....

إلى أن قال :

مع روس[(٦)] آي ﴿النَّجْم﴾ ﴿طَـهَ﴾ ﴿اقرأ﴾ مَـعَ ﴿الـ
ـقيامة﴾ ﴿اللَّيل﴾ ﴿الضُّحى﴾ ﴿الشَّمْس﴾ ﴿سَأَلْ﴾
﴿عَبَسَ﴾ والنَّزع و﴿سبِّح﴾.... ....

وقال في باب اللامات[(٧)] :

= الأداء ، وجلس للإقراء ، وانفرد عن ورش بتغليظ اللامات وترقيق الراءات . وقال ابن الجزري : لم ينفرد بذلك عن ورش ، بل روى عن ورش يونس بن عبد الأعلى ، قال أبو الفضل الخزاعي : أدركت أهل مصر والمغرب على رواية أبي يعقوب الأزرق ، عن ورش ، لا يعرفون غيرها . توفي الأزرق في حدود الأربعين ومئتين . (غاية النهاية ٤٠٢/٢) .

(١) تقدم الحديث عن الفاصلة ص ٢٣ .

(٢) الزيادة من ط .

(٣) في ط : « مواطنه » .

(٤) في ط : « إذا » .

(٥) طيبة النشر ١٨٩ .

(٦) في ط : « رؤوس » .

(٧) طيبة النشر ١٨٩ .

وأزْرقٌ لِفَتْــح لامٍ غَلَّظــــا بَعْـدَ سُكُـونِ صـادٍ اوْ طَـاءٍ وظَـا
أو فَتْحِهـا وإنْ يَحُـلْ فيهـا أَلِفْ أَوْ إنْ يُمَلْ مَعْ ساكِنِ الوَقْفِ اختُلِفْ

/٧ب/

وقيل عِنْدَ الطَّاء والظَّا والأصَحْ تَفْخيمُهـا والعكْسُ في الآي رجَـحْ

وقال في باب الزوائد[1] :

وَهْيَ التي زادُوا على رُسِما تثْبُتُ في الحالَين (لـ) ي (ظ) ك (دُ) مـا

إلى أن قال :

[وقف ثنـا][2] وكُلُّ رُوس الآي ظـل ....

وأما على التعوذ[3] والتكبير فمن باب الندب[4] ، وأما على الرسم فلأنـه سنـة متبعة . وقـد ورد النص عن حمزة أنـه كان يتبع في الوقف على الهمز[4] مـا وافق خط المصحف العثماني المجمع على اتباعه بشرط أن يصح وجهه في العربية ، وإن كان ما خالفه أقيس .

قال شيخنا[5] رحمه الله :

وعَنْـهُ تَسْهيـلٌ كخـطِّ الْمُصْحفِ فنحـو مُنْشـونَ مَـعَ الضَّمِ احـذِفِ

---

(١) طيبة النشر ١٩٩ .

(٢) الزيادة من ط .

(٣) تقدم الكلام في ذلك ص ٢٤ وأنظر للنشر ١/٢٥٥ و ٢/٤٠٥ .

(٤) النشر ١/٢٣٠ .

(٥) طيبة النشر : ١٨٦ .

وألِفُ ﴿النَّشْأَةِ﴾ مَعْ واوِ كُفَا   هُزُوًا ويَعْبَؤُا البَلا والضُّعَفا

وورد النص عن كافة القراء باتباعه مطلقاً ، والوقوف[١] عند حدوده قال شيخنا[٢] رحمه الله :

وَقِفْ لِكُلٍّ باتباعِ ما رُسِمْ   حَذْفاً ثُبُوتاً اتِّصالاً في الكَلِمْ

وهذا إذا لم يتغير المعنى ، ولم تخرج الكلمة عن سننها المعروف ، واختلف عنهم في مواضع ، فاحتيج إلى معرفته ليعلم أنهم وقفوا عندما التزموا ، ومن العربية يظهر سر ما خالفوا فيه ما رسموا .

وقد جُعل الرسم أحد مدارات إثبات القراءات قال شيخنا رحمه الله في كتابه (النشر)[٣] الذي لم تسمح الأعصار بمثله : « كل قراءةٍ وافقت العربية ولو بوجه ، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً ، وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها ، ولا يحل إنكارها ، بل هي من الأحرف السبعة التي بها نزل[٤] القرآن ، ووجب على الناس قبولها ، سواء أكانت عن السبعة أم عن العشرة ، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين ، ومتى اختلّ ركن من هذه الثلاثة أطلق عليها أنها ضعيفة أو شاذة أو باطلة ، سواء أكانت عن السبعة أم عمن هو أكبر منهم » وهذا معنى قوله رحمه الله في (طيبة النشر)[٥] :

---

(١) في ط : « والوقف » .

(٢) طيبة النشر : ١٩٥ .

(٣) النشر : ٩/١ .

(٤) في النشر : « نزل بها » .

(٥) طيبة النشر ١٦٩ .

فكلُّ مـــا وافـقَ وجْــهَ نحـوِ وكان للرَّسْمِ احتِمَـــالاً يَحـوِي
وصَـحَّ إسْنَـــاداً هُــوَ القرآنُ فَهـــذهِ الثــلاثـــةُ الأركانُ
وحَيْثُما يختـــــلُّ رُكْنٌ أثْبتِ شُــذُوذَهُ لَـوْ أنَّــهُ في السَّبْعَــةِ

قـال في النشر[1] : « هـذا هـو الصحيـح عنـد أئمـة التحقيـق من السلف والخلف . صرّح بذلك الإمام الحافظ أبو عمرو[2] عثمان بن سعيـد الـداني ، ونص عليه في غير موضع[3] الإمام أبو محمد مكي[4] بن أبي طـالب القيرواني ، وكـذلـك الإمام أبو العباس أحمد بن عمار المهدوي[5] ، وحققه الإمـام الحـافـظ أبو القـاسم عبـد الرحمن بن إسماعيـل المعروف بـأبي شـامـة ، وهـو مـذهب السلف الـذي لا يعرف على[6] أحـد منهم خـلافـه . قـال أبـو شـامـة في كتـابـه (المرشـد الـوجيز)[7] : فـلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة[8] تُعـزى إلى واحـد من هـؤلاء

(١) النشر : ٩/١ .

(٢) الداني : أبو عمرو عثمان بن سعيد ، القرطبي ، ولد بالأنـدلس ورحل إلى المشرق طلبـاً للعلم ، ثم عاد إلى الأندلس . له مؤلفات كثيرة . توفي بدانية بالأندلس سنة ٤٤٤ هـ (معجم المؤلفين ٣٦٠/٢) .

(٣) انظر (الإبانة عن معـاني القراءات) ص ٣٩ وفيـه تفصيل لمـا يُقبل من القراءات فيقرأ بـه ، والذي لا يُقبل ولا يقرأ به ، والذي يقبل ولا يقرأ به .

(٤) الإمام مكي بن أبي طالب القيسي ، شيخ الأندلس وعالمها المتبحر في العلوم توفي سنـة ٤٣٧ هـ (غاية النهاية ٣٠٩/٢) .

(٥) المهدوي : أحمد بن عمار . ينسب إلى المهدية بالمغرب ، إمـام مشهور، لـه عـدد من المؤلفـات منها (الهداية في القراءات السبع) توفي بعد الثلاثين وأربع مئة (غاية النهاية ٩٢/١) .

(٦) في النشر : « عن » .

(٧) المرشد الوجيز ص ١٧٤ .

(٨) في ط : « فلا يغتر بكل قراءة » .

السبعة ، ويطلق عليها لفظ الصحة ، وأنها كذا[١] أنزلت ، إلا إذا دخلت في ذلك الضابط ، وحينئذ لا ينفرد بنقلها مصنف عن غيره ، ولا يخلص[٢] ذلك بنقلها عنهم ، بل إن نقلت عن غيرهم من القراء فذلك لا يخرجها عن الصحة ، فإن الاعتماد على اجتماع[٣] تلك الأوصاف ، لا عمن تنسب إليه ، فإن القراءات المنسوبة إلى كل قارئ من السبعة وغيرهم منقسمة إلى المجمع عليه والشاذ ، غير أن هؤلاء السبعة لشهرتهم وكثرة الصحيح المجتمع عليه في قراءاتهم تركن النفس إلى ما نقل فوق ما ينقل عن غيرهم »[٤] .

هذا ما كنت قد عزمت على قوله قد يسّره الله تعالى ، وله [أتمّ][٥] الحمد على هذا الوجه البديع ، والأسلوب المنيع . وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين .

وكان تمام هذه النسخة في أول سنة ست وستين وثمان مئة أحسن الله تقضيها .

---

(١) في المطبوع من المرشد الوجيز : « هكذا » .

(٢) في المرشد : « ولا يختص » .

(٣) في ط والمرشد والوجيز : « استجماع » .

(٤) زاد في ط بعدها : « قال مؤلفها رحمه الله وأعاد علينا وعلى المسلمين من بركاته وبركات علومه في الدنيا والآخرة » .

(٥) الزيادة من ط .

المصادر والمراجع

- إتحاف البررة بالمتون العشرة في القراءات والرسم والآي والتجويد - جمع وترتيب الشيخ علي محمد الضباع - القاهرة ١٣٥٤ هـ/١٩٣٥ م .
- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر - أحمد بن محمد الدمياطي - القاهرة .
- الإتقان في علوم القرآن - الحافظ جلال الدين السيوطي - تقديم وتعليق د . مصطفى البغا - دار ابن كثير - دمشق ، بيروت ١٤٠٧ هـ/١٩٨٧ م .
- إرشاد القاصد إلى أسنى المقاصد في أنواع العلوم - محمد بن إبراهيم الأنصاري المعروف بابن الأكفاني - القاهرة ١٩٩٠ م .
- البرهان في علوم القرآن - بدر الدين الزركشي - القاهرة ١٣٧٦ هـ .
- البيان في عد آي القرآن - أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني - تحقيق د . غانم قدوري الحمد - الكويت ١٤١٤ هـ/١٩٩٤ م .
- ديوان مجنون ليلى - تحقيق عبد الستار فراج - القاهرة .
- الرعاية لتجويد القرآن وتحقيق لفظ التلاوة - مكي بن أبي طالب - تحقيق د . أحمد حسن فرحات . عمان ١٤٠٤ هـ .
- شمس الدين ابن الجزري : فهرس مؤلفاته ومن ترجم له - د . محمد مطيع الحافظ - دبي ١٩٩٣ م .
- الضوء اللامع لأهل القرن التاسع - محمد بن عبد الرحمن السخاوي - نشره حسام الدين القدسي - القاهرة ١٣٥٣ هـ .
- طيبة النشر في القراءات العشر - محمد بن محمد ابن الجزري - (نشر ضمن إتحاف البررة) .

- غـايــة النهـايــة في طبقـات القراء - محمـد بن محمــد ابن الجــزري - عني بنشره : ج براجستراسر القاهرة ١٣٥١ هـ .
- المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بـالكتـاب العزيز - عبـد الرحمن بن إسماعيـل المعروف بأبي شامة المقدسي - بيروت ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م .
- معجم المـؤلفين ، تراجم مصنفي الكتب العربيـة - عمر رضـا كحـالـة - (الطبعـة الجديدة) بيروت ١٩٩٣ م .
- منجـد المقرئين ومرشـد الطـالبين - محمـد بن محمـد بن الجزري - تحقيـق د . عبـد الحي الفرماوي القاهرة ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧ م .
- المنح الفكرية على متن الجزرية - الملا علي القاري - المطبعة الميمنية القاهرة ١٣٠٨ هـ.
- المـواعـظ والاعتبـار بـذكر الخطـط والآثـار (الخطـط المقريـزيـة) - أحمـد بن علي المقريزي - لبنان منشورات دار العرفان .
- النشر في القراءات العشر - محمد بن محمد بن الجزري - بإشراف الشيخ علي محمد الضباع ، القاهرة .

فهرس المصطلحات



كتاب الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات

عني علماؤنا بكتاب الله عزّ وجل، وكتبوا في علومه، ولم يتركوا علماً منها إلا وصنّفوا فيه واستقصوا، ومن ذلك مصطلحات علم القراءات، فقد كتبوا فيه، ولكن لم يفردوه في مصنّف خاص، بل ذكروا هذه المصطلحات خلال مؤلفاتهم العامة والخاصة، ولذا فقد حرص العلامة إبراهيم بن عمر البقاعي -المولود نحو سنة ٨٠٩هـ/١٤٠٦م في البقاع، ثم تحول إلى دمشق، ثم دخل بيت المقدس، ثم القاهرة، وقرأ على العلامة ابن الجزري القراءات العشر جمعاً- أن يبدأ ذلك فألّف هذه الرسالة، ملخصاً فيها ضوابط هذا العلم، جامعاً إشاراته ذاكراً كثيراً من جزئياته وتفريعاته، معتمداً على ماسبقوه، فأحاط بذلك ماوسعه، فجاءت رسالة يُعتمد عليها في بابها.

ولقد أحاط المؤلف بالعموميات، وبعض من الجزئيات، وترك للباحث أن يتابع الجمع والتحقيق فيما فاته، وبذلك يمكن أن يكون عمله هذا ركيزة لمتابعة العمل في مصطلحات هذا العلم، خاصة وأن حاجة العصر إلى المصطلحات أصبحت ضرورية، إذ عكفت المجامع العلمية واللغوية، والهيئات الثقافية على وضع المصطلحات في سائر العلوم.



ISBN 1-57547-260-0
9 781575 472607